

تقرير صادر عن شركة NOB وصحيفة الوثام الإلكترونية

إعلان الميزانية السعودية 2026

نماء... وطموحنا عنان السماء



ملتقى يجسد نهضة وطن

على خلفية إقرار ميزانية المملكة لعام 2026 شهدت الرياض انطلاق جلسات ملتقى الميزانية، بمشاركة نخبة من أصحاب السمو والمعالي والمسؤولين، وبحضور وزير المالية والاقتصاد والتخطيط، حيث تناولت الجلسات أداء القطاعات الاقتصادية، وتطور الإنفاق الحكومي، ونتائج رؤية المملكة 2030 على هيكل الاقتصاد الوطني.

ما بين الأمس واليوم... مؤشرات ترتفع وطموح يدوم

القطاع المالي... استدامة الإنفاق وارتفاع كفاءة الموازنة

أبرزت البيانات المالية أن الأنشطة غير النفطية شكّلت 56% من الناتج المحلي الحقيقي، ما يعكس نجاح السياسة المالية في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الارتباط بتقلبات النفط. كما أشار الوزير إلى أن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ارتفع بنسبة 294% بين 2016 و 2025 ليصل إلى 1.7 مليون منشأة، ما عزّز التوظيف وزاد مساهمة المنشآت في الاقتصاد الوطني.

ميزانية
2026
Saudi Vision Budget

وزارة المالية
Ministry of Finance



لدينا طلب قوي يجب أن نلبيه داخل
السعودية، وهو الطلب على
الصناعات العسكرية، وإذا استطعنا رفع
هذه النسبة إلى 30% - 50% سوف تخلق
قطاع صناعي جديد ضخم،

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعات العسكرية



قطاع الاقتصاد والتخطيط... نمو غير مسبوق في الأنشطة غير النفطية

وفقا لوزير الاقتصاد والتخطيط جاءت نتائج مؤشرات الأداء الاقتصادي لتعكس قوة التحول الجاري في هيكل الاقتصاد السعودي، حيث سجّل 74 نشاطًا اقتصاديًا نموًا سنويًا يتجاوز 5%، فيما تجاوز نمو 37 نشاطًا حاجز 10% خلال السنوات الخمس الماضية.

وأكد الوزير أن مساهمة النفط في الاقتصاد انخفضت من 90% إلى 68%، ما أتاح للقطاعات غير النفطية تحقيق مستوى قياسي بلغ 56% من الناتج المحلي الحقيقي. كما حقق الاقتصاد غير النفطي نموًا تراكميًا يفوق 30% منذ 2016، متفوقًا على اقتصادات عالمية كبرى.

قطاع الطاقة... تعزيز القيمة المضافة وتقليل الاعتماد على النفط

وفقا لمخرجات المنتدى فقد أشاروا بانعكاس أثر الاستراتيجية الوطنية للطاقة في خفض الاعتماد على النفط إلى 68% من الناتج المحلي، إضافة إلى تسارع نمو الأنشطة غير النفطية، ما يبرز الدور المتوازن للطاقة ضمن التحول الاقتصادي. كما تدعم الميزانية سياسات التوسع في الطاقة النظيفة، والاستثمار في التقنيات منخفضة الانبعاثات، بما ينعكس على تعزيز مكانة المملكة كمركز عالمي للطاقة التقليدية والمتجددة، ورفع جاذبية قطاع الطاقة للاستثمارات النوعية.

قطاع التعليم... التحول نحو الكفاءة وجودة المخرجات

الإطار العام للميزانية واتجاهات الإنفاق "بالتكلفة الصحيحة" يشير إلى أن قطاع التعليم بات جزءًا من منهجية رفع الكفاءة وتعظيم الأثر، حيث يأتي التعليم ضمن القطاعات التي استفادت من تطوير القدرات المؤسسية الحكومية، ما ساهم في تحسين جودة المشاريع التعليمية ورفع جاهزية مخرجاته لسوق العمل، خصوصًا في ظل توسع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وارتفاع الطلب على الكفاءات الوطنية.

قطاع الصناعة... توسع في التوطين ونمو في الإنتاجية

وفقا لتقرير الميزانية فإن التوطين في الصناعات العسكرية ارتفع من 4% في 2018 إلى أكثر من 20% في 2024، فيما ارتفع توطين صناعة الأدوية من 20% إلى 30%.

وتعكس هذه الأرقام دور الميزانية في التحول من الإنفاق المباشر إلى الإنفاق ذي القيمة العالية، عبر دعم الصناعات الوطنية ورفع قدرتها التنافسية، كما يعزز هذا التحول قدرة المملكة على جذب استثمارات عالمية، وخلق وظائف نوعية، وتوسيع قاعدة الإنتاج الصناعي عالي القيمة.

قطاع التحول الرقمي... صناعة بيئة تنافسية ورفع الكفاءة

في التحول الرقمي أشار التقرير إلى أن المملكة انتقلت من مرحلة "الإنجاز بأي تكلفة" إلى "الإنجاز بالتكلفة الصحيحة"، وهو ما انعكس بوضوح في قطاعات التحول الرقمي والتقنيات الحديثة.

وتسهم الميزانية في تعزيز مشاركة القطاع الخاص، ودعم مشاريع البنية الرقمية، وتمكين الشركات العالمية من توسيع حضورها في المملكة، حيث اتخذت 600 شركة عالمية السعودية مقرًا إقليميًا لها. كما تسهم المنصات الدولية المقامة في المملكة – مثل "ليب" و"مستقبل الاستثمار" – في تعزيز الابتكار، وجذب الشركات التقنية، وتحويل المملكة إلى مركز رقمي ولوجستي عالمي.

87% توطين صناعة الأدوية

الخارطة القطاعية أين ستنفق الدولة الترليون ريال؟

يكشف التوزيع القطاعي للنفقات عن الأولويات الاستراتيجية للدولة. يستحوذ قطاع التعليم على 202 مليار ريال، مع تركيز جديد على "اقتصاد المهارات" والتوسع في مدارس الموهوبين والابتعاث في تخصصات المستقبل كالذكاء الاصطناعي. وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية، تم تخصيص 259 مليار ريال لاستكمال المستشفيات الجديدة وتوطين صناعة الأدوية بنسبة طموحة تصل إلى 87%، مع استمرار منظومة الدعم الاجتماعي.

كما خصصت الميزانية 240 مليار ريال لقطاع العسكري، مع توجه قوي نحو توطين الصناعات العسكرية لخلق وظائف تقنية وهندسية. أما البنود العامة والمشاريع الكبرى فقد خصص لها 236 مليار ريال، لتكون المحرك الرئيس لقطاع المقاولات والخدمات اللوجستية عبر مشاريع عملاقة مثل نيوم والقدية.

رؤية مستقبلية باتت مؤشرات واقعية

أرقام النمو الاقتصادي

+30%

النمو التراكمي للقطاع
غير النفطي منذ 2016

37

نشاطًا تجاوز نموه
10% سنويًا

74

نشاطًا اقتصاديًا سجل نموًا
سنويًا أعلى من 5%

تنويع الاقتصاد

56%

مساهمة الأنشطة غير النفطية:
من الناتج المحلي الحقيقي

90% → 68%

انخفاض الاعتماد
على النفط

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

منشأة 1.7M
إجمالي المنشآت

+294%
الزيادة بين 2016 - 2025

التوطين

4% → 20%
أكثر من
الصناعات العسكرية

20% → 30%
الأدوية

الاستثمار والبنية التحتية

4 - 3.5
تريليونات ريال
احتياج استثماري متوقع في 7-10 سنوات.

القطاع الخاص

600

شركة عالمية اتخذت المملكة مقرًا إقليميًا

38% → 50%

ارتفاع في مساهمة القطاع الخاص

ميزانية الثقة نحو المستقبل

في الختام، ميزانية 2026 هي وثيقة مالية تؤكد نجاح المملكة في تجاوز مرحلة الاعتماد الكلي على النفط وامتلاكها محركات نمو متعددة. إنها رسالة طمأنة للمواطن والمستثمر بأن قطاع التنمية مستمر، وأن الدولة تمتلك الملاذ المالية والرؤية الاستراتيجية لضمان رفاهية المواطن واستقرار الاقتصاد في مواجهة التحديات العالمية.

أبرز المؤشرات الاقتصادية في ميزانية 2026

المؤشر	القيمة المتوقعة 2026	الدلالة الاقتصادية
النمو الاقتصادي الحقيقي	4.6%	تسارع وتيرة النمو وتجاوز المعدلات العالمية المتوقعة
الدين العام	1,622 مليار ريال	يمثل 32.7% من الناتج المحلي، وهي نسبة آمنة تدعم التوسع الاستثماري
النفقات الرأسمالية	162 مليار ريال	تركيز على المشاريع النوعية مع مشاركة أكبر لصندوق الاستثمارات العامة
التضخم المتوقع	2%	استقرار الأسعار عند مستويات صحية مقارنة بالمعدلات العالمية

المصدر: تحليل شركة NOB وصحيفة الوثام استنادًا لبيانات وزارة المالية والهيئة العامة للإحصاء



